مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

قراءة في كتاب

مفاتيح السياسة الروسية

لمؤلفه ستيفن وايت

عبد الخالق كاظم إبراهيم

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

نبذة عامة عن الكتاب[1]:

يكشف الموقف الروسي النشط في العديد من بقاع العالم انطلاقه من مجالين حيويين: الأول هو مجال الاتحاد السوفيتي السابق وارتباطه المباشر بمصالح روسيا، والمجال الثاني يتمثل بتوسيع موسكو نطاق سياستها الخارجية في أجزاء مختلفة من العالم. وقد ظلت السياسة الخارجية الروسية تتطور لأكثر من عقدين عبر محاولات موسكو لإنشاء شبكة من العلاقات والتأثير في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، وهي طموحات لها جذورها الممتدة في الحقبة السوفيتية، بل وحتى إلى فترات سابقة في التاريخ الروسي القيصري.

ولغرض فهم السياسة الروسية المعاصرة، ومعرفة سلوكها في العالم، لا بد من فهم دوافعها في سعيها إلى تحقيق عمق استراتيجي، وتأمين حدودها ضدّ التهديدات الخارجية، فعند النظر إلى الجغرافيا الروسية، وغياب الحواجز الطبيعية الواقية بينها وبين القوى المجاورة، يصبح التوسع الجغرافي والحفاظ عليه سمة أساسية من سمات التفكير الاستراتيجي الروسي. وكذلك طموحها في نيل الاعتراف كقوة عظمى، وهو ما ظلّ الكرملين ينظر إليه على أنه مسألة ضرورية، لإضفاء الشرعية على غزواته الجغرافية وطموحاته الجيوسياسية. بالإضافة إلى علاقتها المعقدة بالغرب، التي تجمع بين التنافس أحياناً والحاجة إلى التعاون أحياناً. وهو ما ينعكس على تعريف الهوية الروسية بأنها هوية (أوراسية) لها مميزاتها الخاصة، فهي ليست أوروبية ولا آسيوية. ضمن هذه الدينامية السياسية الفاعلة ظهر كتاب: "مفاتيح السياسة الروسية" لمؤلفه: ستيفن وايت[2] في محاولة منه لفهم ألغاز السياسة الروسية المعقدة، إذ يتضمن الكتاب رؤية تحليلية دقيقة لسياسة روسيا المعاصرة (الداخلية والخارجية)، ومحاولة فهمها عبر امتداداتها التاريخية في حقبة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وما بعدها؛ بالاتكاء على الصحافة الروسية، وما وقع في يد الكاتب من ملفات داخلية، وما حصل عليه من وثائق وإحصائيات ورسوم بيانية وجداول مقارنات ومقابلات. وقد

1. كتاب مفاتيح السياسة الروسية للمؤلف ستيفن وايت، ترجمة حنان كسروان، من منشورات شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2017.

2. ستيفن وايت: بروفسور فخري، وأستاذ سابق في كلية العلوم السياسية بجامعة غلاسكو، وباحث كبير في كلية دراسات أوروبا الشرقية والوسطى ضمن الجامعة، وأستاذ زائر في معهد السياسات التطبيقية في موسكو. حائز دكتوراه في الدراسات السوفيتية بجامعة غلاسكو، وأخرى في السياسة من كلية وولفسون بجامعة أكسفورد. انتُخب زميلاً في الأكاديمية البريطانية عام 2010. في جعبته عشرات الكتب والمقالات والبحوث في السياسة السوفيتية والروسية وسياسات أوروبا الشرقية والوسطى وغيرها من الموضوعات.

وصف «تيموثي كولتون» رئيس كلية كينيدي بجامعة هارفارد تلك الدراسة بأنها (بحث شامل، مشغول بعناية، وأفضل رؤية عامة وقعتُ عليها لسياسة روسيا المعاصرة).

حاول الكاتب عرض الأدلة حول مختلف القضايا التي تناولت السياسة الروسية، وقد ترك للقارئ الحرية في استخلاص استنتاجاته الخاصة، من خلال سعيه إلى عدم تقديم تفسيرات محددة، إلّا أنه يبين رؤيته الخاصة بوضوح حول الواقع السياسي الروسي في الفصل الأخير. ونقرأ في الكتاب عن حكم بوتين - ميدفيديف، إذ يكرس وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً لدراسة روسيا من مختلف جوانبها. ويشير إلى ما تتميز به المنظومة السياسية الروسية من غموض وصعوبة، لذلك جاء الكتاب لغرض تفكيك تلك البنية السياسية المعقدة، ومحاولة تقديم مفاتيح فهمها وإزالة غموضها في ضوء الأدلة التي يقدمها، ويمكن عدُّ تلك الدراسة من أهم المراجع الأكاديمية لفهم السياسة الروسية، ومعرفة مكانتها الدولية.

ينطلق ستيفن وايت في تناول مواضيع متنوعة في مرحلتي ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وما بعدها، حيث تناول قيادة كل من غورباتشوف ويلتسين وبوتين المثيرة للجدل، ورؤية كل منهم لروسيا والشكل المستقبلي لنظام الحكم فيها؛ في مسعى منه لمعرفة مدى استعادة روسيا لمكانتها العالمية، التي كانت تمثلها قبل مرحلة الانهيار، ومحاولة معرفة مدى نجاحها في إلغاء الأحادية التي يراها مسيطرة على المعسكر الاشتراكي في السابق، بالإضافة إلى تعاملها مع ملفات النفط والغاز والمؤسسات التي ترجّحت بين الخصخصة والفساد وأرباب المافيا في الشرق والغرب؟ ويمكن إجمال أبرز المواضع الأخرى التي تناولها بالدراسة والتحليل بالآتي:

- عرّج على دراسة مكانة روسيا في المجتمع الدولي.
- عاد بالتاريخ إلى ما قبل الثورة البلشفية، لتتقدّم معها في عهود لينين وستالين وخروتشوف وبريجنيف وأندروبوف وتشيرنينكو.
- عرض الأزمة الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها على الواقع الروسي.
- تطرّق إلى مواقف روسيا من الأوضاع الساخنة في الدول العربية وإيران وتركيا، في مواجهتها

المدِّ الأميركي وأحادية الهيمنة.

- بحث في سيكولوجية المواطن الروسي، ومدى استطاعته في تحمل جرعة الديمقراطية، وأسباب ميله إلى وجود زعماء أقوياء، وكيف خبا بريق الديمقراطية الغربية في عينيه، بعد سيطرة المافيا؟

- أضاء على الدور الذي تلعبه الكنيسة في مختلف الحقب، وكيف جنّد كبار رجال الإكليروس خارج البلاد في الاستخبارات السوفيتية.

ويوضح وايت المكانة التي تحتلها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كونها تشكل سبع مساحة العالم، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة وتحتل أحد المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، وتُعدُّ أحد أهم الدول ذات القدرات العسكرية الفائقة والتقنيات المتقدمة جداً، وتتمتع بأحد أضخم اقتصادات العالم، إذ لديها مخزون من الموارد الطبيعية يعدُّ من بين أكبر الاحتياطات في العالم وهي تشكل جزءاً من توازن الطاقة مع الكثير من الدول الأوروبية والدول الأبعد. وفي ضوء تلك الأهمية يؤكد الكاتب أنَّ طريقة حكم روسيا مسألة تهم العالم أجمع، وليس الروس فقط، لذلك فهو يركز على ما أسماه النظام البوتيني الذي ظهر في مستهل القرن الجديد. وهو يخالف النظرة المغلوطة وغير الناضجة عن توجه روسيا السياسي، حيث يرى أنَّ مسألة الحكومة يمكن فهمها من دون الإمعان في التغييرات التي تحدث وسط مجتمع بات أكثر انقساماً بكثير، ووسط اقتصاد ينتقل من ملكية الدولة إلى ملكية مختلطة أكثر تعقيداً، ووسط علاقات روسيا مع سائر دول العالم.

إنَّ التعداد السكاني الكبير لروسيا ومساحتها الشاسعة جعلاها منعزلة وعكس عليها تأثيراً جغرافياً. فقد تعرضت الأراضي الروسية بحدودها الكبيرة للغزو والاحتلال مرات عدة من قبل قوى خارجية. فتعرضت موسكو للحرق مرتين على أيدي التتار. واحتلها البولنديون في القرن الـ 17 ونابليون في القرن الـ 19 وكاد الألمان في عهد هتلر يحتلونها من جديد خلال الحرب العالمية الثانية.

ويشير وايت إلى طبيعة الشخصية الروسية التي ترى أن من واجبها العمل على تطبيق «المهمة المقدسة» وهي عودة روسيا التاريخية كإمبراطورية. ولذا فإن شيئين يعكسان مسار السياسة الروسية: الأول هو مشاعر العزلة وعدم الأمان. والثاني هو الاعتقاد بأن روسيا تمثل حضارة أوراسية

فريدة تواصلت إلى ما بعد العام 1917 في الأيديولوجية الماركسية اللينينية، التي عدَّت الاتحاد السوفيتي بطل الاشتراكية المحاصر في العالم. وقد تأكدت هذه الرؤية مع سعي الجيوش الأجنبية إلى إسقاط الحكومة السوفيتية بعد الثورة مباشرة، وغزو البلاد مجدداً في حزيران/ يونيو عام 1941.

وقد تضمن الكتاب ثمانية فصول، تناولت الحياة السياسية في روسيا في مرحلتي الحكم الشيوعي وما بعد الشيوعي، لا سيما في قضايا الناخبين والأحزاب والبرلمان، والحكومة الرئاسية، والسياسة الخارجية، والواقع الاقتصادي، وحاول التغلغل في طبيعة المجتمع الروسي. وسوف تكون محطاتنا مع الكتاب في ضوء تلك الفصول:

- من الحكم الشيوعي إلى ما بعد الشيوعي

سلَّط الكاتب الضوء على اتحاد الجمهوريات السوفيتية التي لا تزال تنمو اقتصادياً خلال حكم بريجنيف ويوسع نفوذه الدولي، فقد ارتفعت مستويات المعيشة في البلاد، وتوسعت رقعة النفوذ السوفيتي في العالم أجمع، إلّا أنها أخذت بالتراجع وتفاقم مشكلاتها الاجتماعية، لا سيما بعد التغييرات السياسية المتسارعة بعد أن تدهورت حالته الصحية ووفاته. لذلك وضعت قيادة غورباتشوف بدءاً من العام 1985 أجندة سياسة التغيير قوامها الانفتاح والشفافية (الغلاسنوست) وسياسة إعادة البناء (البيريسترويكا)، ورغم ذلك فشلت تلك الأجندة في تحقيق أهدافها في الإصلاح، وانهارت الدولة نفسها بعدما أصبحت جمهورياتها الخمس عشرة المكونة لها، دولاً مستقلة عقب فشل محاولة انقلاب آب/ أغسطس 1991 وأدت إلى نهاية الحكم الشيوعي. ولم يكن الانقلاب دون سابق إنذار فقد كان وزير الخارجية شيفاردنازه قد أبلغ البرلمان السوفيتي وهو يقدم استقالته في كانون الأول/ ديسمبر 1990 أنَّ ثمة «ديكتاتورية تقترب» على الرغم من أنَّ أحداً لم يكن يعلم أي شكل ستتخذ، ولكن على الرغم من هذه التحذيرات، شكلت محاولة الانقلاب صدمة ومفاجأة للقائد السوفيتي والعالم الخارجي.

وكان الاتحاد السوفيتي بذاته ضحية أكبر للانقلاب. فقد عمد المتآمرون آنذاك، سعياً منهم إلى معارضة توقيع معاهدة اتحادية جديدة تؤسس لاتحاد كونفدرالي حر، إلى تسريع انهيار الدولة التي كانوا يقصدون الإبقاء عليها. وظهرت بوادر الانهيار السريع بعد إعلان استقلال جميع الجمهوريات

في نهاية العام 1991. وقد اقتنع يلتسن أنْ ليس ثمة مستقبل لإعادة بناء الاتحاد السوفيتي الذي لا تشكل ثاني أكبر جمهورية فيه جزءاً منه، وهي أوكرانيا بعد القرار الأوكراني الذي أيّده أكثر من 90% من سكانها الناخبين في استفتاء أجري في كانون الأول/ ديسمبر. وبعد أنْ استقال غورباتشوف من منصبه بعد أحداث الانقلاب المتسارعة، حل محله الرئيس الروسي بوريس يلتسن الذي بسط سلطته على الكرملين فيما بات يعرف بالفيدرالية الروسية المستقلة التي تُعدُّ أكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

- **الناخبون والأحزاب والبرلمان**

ويستطرد وايت في وصف الواقع السياسي الذي تبنته الفيدرالية الروسية الجديدة بعد انتهاء الحقبة الشيوعية، عبر دستورها في كانون الأول/ ديسمبر 1993، الذي حدَّد شكل نظام الحكم، على اعتبار كونها دولة ديمقراطية اتحادية قائمة على القانون ولها حكومة جمهورية، وكانت بداية تلك الدولة أنْ يُبنى الحقُّ في الحكم فيها على انتخابات منتظمة لبرلمان سميت هيئته التشريعية الدنيا مجلس دوما الدولة. وقد أوضح الدستور التزام روسيا التام بالتعددية السياسية، والنظام المتعدد الأحزاب. شرط أنْ تمتنع الأحزاب والجمعيات عن اللجوء إلى العنف وإثارة النعرات الاجتماعية أو الإثنية أو الدينية، وذلك بعدما كان التصويت والاختيار لا يزال جديداً على روسيا عقب الحقبة الشيوعية مباشرة، ففي ظل النظام السوفيتي كانت الانتخابات تجرى في مدد زمنية منتظمة، ولكن فرصة الاختيار لم تكن متوفرة بين المرشحين والأحزاب، وعملياً لم تكن هناك إمكانية للاختيار من الأصل.

ويتابع وايت المسار الروسي الجديد الذي تجلى أوَّل اختبار له في انتخابات مجلس الدوما كانون الأول/ ديسمبر 1993 إلّا أنَّ تعليق البرلمان، ثم قصف مبنى البرلمان بأمر من يلتسن بعد أنْ شجعته نتائج الاستفتاء الذي أجري في نيسان/ ابريل 1993 وحصلت فيه حكومته على دعم الأغلبية، شكل بيئة غير مؤاتية لإجراء الانتخابات الأولى بعد انهيار الشيوعية، وتم إعلان حالة الطوارئ ... وكانت تلك التحركات مدعومة من الحكومات الغربية بناء على تعهده بإخضاع نفسه لإعادة الانتخابات صيف العام 1994 (وقد عمد لاحقاً إلى سحب هذا التعهد).

وأجريت انتخابات العام 1999 في ظروف كان يتوقع منها، أنْ تُفضيَ إلى أفضلية أكبر للأحزاب والمرشحين المعارضين لبوريس يلتسن والحكومة التي عينها، لا سيما بعد التراجع في الدخل القومي، وعدم سداد روسيا استحقاقاتها الدولية، وانخفاض قيمة الروبل مقابل العملات الأجنبية، وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع الأسعار. لذلك انعدمت الثقة بأنَّ الحكومة الروسية ستتمكن من حلِّ هذه المشكلات، فكانت حكومة مزعزعة تعاقب عليها خمسة رؤساء وزراء مختلفين بين آذار/ مارس 1998، وآب / أغسطس 1999 حين وقع خيار يلتسن فجأة على فلاديمير بوتين الذي عُين قبل ذلك رئيساً لأمن الدولة KGB وقال يلتسن للروس إنَّ بوتين سيتمكن من «توحيد المجتمع»، ومن «ضمان استمرارية الإصلاح».

وقد سيطرت السلطات نفسها على الانتخابات بشكل مطرد في ظل حكم فلاديمير بوتين من العام 2000 وما بعده، وظلت الأحزاب ضعيفة جداً، وأمسى الكرملين اللاعب الأساسي في السياسة الروسية، إذ تصرَّف من خلال «حزب السلطة» الذي أسّسه بنفسه وأخضع البلاد لسلطة «تنفيذية عمودية» تنازلية، فقد كانت سلطة اتخاذ القرار رسمياً بيد مجلس الدوما، لكن الكرملين سيطر على الحزب الذي شغل ثلثي مقاعده، وكلما تزايد تمركز السلطة السياسية تهمّشت مشاركة البرلمان في العملية السياسية أكثر فأكثر.

وكان بوتين المرشح الوحيد على رأس قائمة حزب روسيا الموحدة في انتخابات 2 كانون الأول/ ديسمبر 2007، وقد اتهم خصومه السياسيين بالرغبة في استعادة النظام النخبوي المستند إلى الفساد والأكاذيب التي جلبت على روسيا الفقر الجماعي، وكذلك الاستعانة بالسفارات الأجنبية بحثاً عن الدعم عوضاً عن الاعتماد على شعبهم، وقد أكّد بوتين أنَّ روسيا لن تسمح بتصحيح خياراتها السياسية من الخارج، داعياً الناخبين الروس إلى نبذ أولئك الذين يرغبون في إعادتهم إلى زمن المذلة والانهيار والتبعية. وقد أحرزت قائمة مرشحيه صدارة الفوز بالغالبية الساحقة في تلك الانتخابات. وقد سمي بيان الحزب بعد الانتخابات «خطة بوتين: مستقبل مشرق لبلد عظيم»، وإنَّ روسيا ستتبع استراتيجية تكفل أنْ تعيدها ثانية كأحد مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي في العالم، ومركز استقطاب ثقافي وأخلاقي، وأنْ تكفل حياةً جديدةً لجميع المواطنين...

-

- **ظهور الحكومة الرئاسية**

وتأخذ مسألة ظهور الحكومة الرئاسية في روسيا بعد نهاية الحقبة السوفيتية حيِّزاً مهماً في كتاب وايت، كونها أسست لرئاسة تنفيذية، وأرست دعائم رئاسة منتخبة مباشرة إبّان السنة الأخيرة للحكم السوفيتي، وكذلك انتخبت برلماناً جديداً، ولم تصبح ما يسميه البعض «رئاسة فائقة» تعمل فيها الحكومة برئاسة رئيس الوزراء كوكالة تنفيذية فقط، إلّا مع تبني دستور العام 1993 بعد قمع مقاومة البرلمان بالقوة. ففي عام 2000 خلف يلتسن فلاديمير بوتين، ثم خلف بوتين بعد نهاية ولايته الثانية، ديميتري ميدفيديف، وظل بوتين رئيساً للوزراء. وقد نجم عن التغييرات التي جرت عقب الانتخابات الرئاسية للعام 2008 جولة جديدة من التفكر، ودعا الروس أنفسهم هذا الترتيب «الترتيب الترادفي»، حيث يتشاطر الرئيس ورئيس الوزراء السلطة التنفيذية فيما بينهما، مما يعني في نظر البعض أنَّ روسيا أصبحت جمهورية شبه رئاسية، ولكن لم يسبق لروسيا أنْ حَكَمها نجمان، طوال المرحلتين: المرحلة السوفيتية، وبداية سنوات العهد التالي للشيوعية. وترجح أنْ يكون الترتيب الجديد مؤقتاً، وليس إعادة هيكلة ثابتة وراسخة للسلطة التنفيذية، وبدا أنَّه لا يمثل إعادة توزيع حقيقية ودائمة للسلطة، فظل بوتين يُعدُّ الشخصية الأساسية والمسيطرة؛ بسبب السلطة التي راكمها طوال سنوات رئاسته الثماني، وكان يتوقع عموماً أنْ يعود إلى الرئاسة عام 2010، حين تنتهي ولاية ميدفيديف الأولى، ومع شغل المناصب البارزة، بدا جلياً أنَّه نظام سياسي تسيطر عليه سلطة تنفيذية قوية، ولم يتضح وجود آليات من شأنها ضمان عدم إساءة استخدام السلطة المهيمنة من جانب الذين يتسلمونها، وربما في سبيل مصالحهم الخاصة. وقد أشار يلتسن إلى أنَّ القيادة الشخصانية القوية عبارة عن تقليد روسي قديم، امتد إلى الحقبة السوفيتية، من خلال هيمنة الأمين العام ضمن الحزب الشيوعي الذي أعطي لمنصبه المهيمن ضمن النظام ككل أساساً قانونياً في المادة السادسة من دستور العام 1977. فقد كانت الحكومة السوفيتية، على الأقل، حكومة فاعلة، إذ تركزت السلطة السياسية في شكل احتكاري بين أيدي الحزب الشيوعي.

وبعد مخاضات سياسية عسيرة وعندما وصلت الحكومة إلى بريماكوف حتى أيار/ مايو وأقالها يلتسن بعد مدة وجيزة، وهو إجراء وقائي كما يرى الكاتب؛ لأنَّ بريماكوف أصبح مرشحاً معقولاً جداً للرئاسة في الانتخابات المزمع إجراؤها في السنة التالية، حين سيجبر يلتسن على التنحي في

نهاية ولايته الرئاسية الثانية، لذلك عمد يلتسن إلى إقالة الحكومة بأكملها لأنه يعتقد أنَّ ثمة حاجة إلى مزيد من الدينامية والطاقة، وكان البديل الذي اختاره يتمثل في سيرغي ستيباشين وهو نائب أول لرئيس الحكومة، ورئيس سابق لأمن الدولة ويثق تماماً بولائه، وبعد موافقة الأغلبية الساحقة عليه، أقيل في آب/ أغسطس 1999 وحل محله فلاديمير بوتين الذي أصبح آنذاك رئيسَ جهاز الأمن الفيدرالي وسكرتير مجلس الأمن المشكل حديثاً. وقد شرح يلتسن سبب اختياره بوتين؛ لأنه يعتقد أنَّ بإمكانه أنْ يجمع أقطاب القوى السياسية المتعددة التي تحدوها الرغبة في «إعادة تجديد روسيا العظيمة في القرن الحادي والعشرين الجديد»، وقال عنه يلتسن إنه رئيس وزراء ذو مستقبل، وقد أكد بوتين على برنامجه الإصلاحي وأن أمامه مهمة جبارة وهي إعادة الجبروت العسكري للبلاد من خلال تحسين الظروف المادية للقوات المسلحة، واستعادة الصورة البهية التي كانت تتمتع بها. وقد واجهت الحكومة مشكلة التفجيرات التي طالت أماكن متعددة في موسكو وعبور الأصوليين الشيشان إلى داغستان المجاورة، وقد صرح يلتسن أنَّ الإرهاب قد أعلن حربه على شعب روسيا، وأنه سيرد بضراوة وسرعة وحزم على هذا التحدي الجديد، ووصف بوتين التفجيرات بأنها أعمال إرهابية دولية، وأن الشيشان نفسها عبارة عن معسكر إرهاب ضخم. وأنها حملة إرهابية تمثل تحدياً للحضارة الغربية ككل، وأدى ذلك إلى استئناف الأعمال العسكرية على الجمهورية المنشقة التي ترى أن صراعها هو من أجل الاستقلال.

وأدت تلك الأحداث إلى أنْ يكون محط آمال الملايين من الروس الذين يعتقدون أنهم يتعرضون إلى هجوم عدو متعصب ممول من الخارج، وقد تسلم بوتين منصب الرئيس بالوكالة إلى جانب رئاسة الوزراء بعد أن استقال يلتسن بشكل مفاجئ، ولم يكن تبقى على انتهاء ولايته الثانية سوى ستة أشهر، الأمر الذي أعطى بوتين الأفضلية التامة والحتمية، وعاد العلم الروسي يرفرف مجدداً في أجواء العاصمة الشيشانية عقب وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين والعسكر، وبعد أنْ تحولت المدينة نفسها كومة من الركام. وكان الحل الذي دعا إليه بوتين بعد ما أسماه سيطرة المجرمين على جمهورية بأكملها، فيتركز في بسط «ديكتاتورية القانون» داخل دولة قوية، لأن الدولة الفاعلة القوية وحدها يمكن أنْ توفر الحرية للشركات والأفراد والمجتمع ككل. وبعد ولايتين رئاسيتين أصبح بوتين رئيساً للوزراء لعدم سماح الدستور بتوليه أكثر من ولايتين متعاقبتين وأصبح ميدفيديف رئيساً للبلاد.

- **من الخطة إلى السوق**

ينتقل وايت من التحولات السياسية التي شهدتها روسيا، إلى المجال الاقتصادي فبعد أنْ حقّق الاقتصاد السوفيتي نسبَ نموٍ غيرَ مسبوقة، راح الأداء يتدهور في شكل مطرد. وبحلول عهد غورباتشوف أصبح الوضع كما وصفه «وضعاً مأزوماً». ويشير الكاتب إلى ما أسماه أزمة التخطيط السوفيتي، فيعود إلى مسار السجل التاريخي للاقتصاد السوفيتي عندما كانت روسيا عام 1913 بلداً رجعياً حسب معايير ذاك الزمان، أو أفقر الدول المتحضرة، لكنها ذات صدقية. لكن بعد بضعة أجيال انعكس الوضع تماماً، إذ أصبح الاتحاد السوفيتي في ذاك الوقت من أهم القوى الاقتصادية الكبرى في العالم في مجالات مختلفة لا سيما الصناعة والفضاء وإنتاج الغاز الطبيعي والنفط، وكذلك امتلاكه أضخم الأساطيل العسكرية. وقد حدثت هذه الإنجازات في ظروف تاريخية شديدة الصعوبة، وذلك بعد أنْ ورث الاتحاد السوفيتي كما ذكر غورباتشوف إرثاً قاسياً من أسلافه القياصرة، كانت التقديرات الغربية ترى أنه يحتاج إصلاح الوضع وما دمرته الحرب العالمية الثانية والغزاة النازيين من 50 إلى 100 سنة. إلّا أنَّ الشعب السوفيتي حقق ما اعتقد أنه المستحيل خلال أقل من 50 سنة تحول فيه الاتحاد السوفيتي إلى قوة اقتصادية عالمية.

ويُعرِّج الكاتب على استراتيجية غورباتشوف لتخطي العوامل التي تتسبب في تراجع النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في أسرع وقت ممكن من خلال نوع جديد من النمو يستند إلى التقدم العلمي واستخدام الموارد في شكل أكثر فاعلية، والتي حققت نجاحات باهرة، ولكن عاد التدهور في معدلات النمو، ولم تتحقق أهداف الخطط، بسبب الإخفاق في الانتقال من النمو السريع المرتكز على العمالة الإضافية والمواد الخام، إلى النمو المكثف المرتكز على مستويات أعلى من الإنتاجية. وجاء انهيار الاقتصاد سريعاً وشاملاً جداً، إلى حد أنَّ بعض أعضاء القيادة مالوا إلى تفسيره كنوع من المؤامرة وليس بوصفه سوء إدارة، وبعد مواجهة تحديات صعبة ومتعسرة أصيب غورباتشوف بالذعر، وفقد قدرته على التحمل؛ وفي النهاية بدا جليّاً أنه لم يكن يملك أيَّ استراتيجية على الإطلاق. وفي العام 1991 مع انهيار الدولة نفسها، حدث تراجع دراماتيكي أكبر مع انتقال الاقتصاد إلى حالة ركود مفتوحة وعميقة.

وقد اتخذت خطوات أولية نحو الملكية الخاصة والسوق؛ ثم اتخذ يلتسن خطواتٍ حاسمةً

بعد العام 1991 من خلال خصخصة واسعة لممتلكات الدولة، والانتقال السريع من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة، وتمثل البديل الذي طرحته حكومته ما بات يعرف في الدول الأخرى «العلاج بالصدمة»، إلّا أنَّ الاقتصاد ظل يتراجع، والعملة تنهار، مما أضعف الثقة بالاستراتيجية التي كان يتبعها، في نظر كثير من الروس، وساد ارتيابٌ كبيرٌ من برنامج الخصخصة التي أسماها البعض الاستيلاء.

ويشير الكاتب إلى خطة بوتين عندما انتخب رئيساً، حيث استخدم خطاباته البرلمانية السنوية لإبراز أجندة مختلفة عن تلك التي آثرها سلفه، عام 2000 «ديكتاتورية القانون»، عام 2001 استعادة «بنية سلطة عمودية» من الكرملين ونزولاً، عام 2002 «تحديث نظام السلطة التنفيذية ككل»، عام 2003 التركيز على النمو الاقتصادي وعودة روسيا إلى صفوف دول العالم الغنية والمتقدمة والنافذة والمحترمة، وبحلول بداية القرن الجديد عاد التركيز لينتقل إلى الملكية العامة، واستعادة الاقتصاد نموه الديناميكي، لكنه ظل مستنداً بقوة إلى تصدير الموارد الطبيعية. وقد أولى بوتين تركيزاً أكبر على الإدارة والملكية العامة، وسمح ارتفاع أسعار النفط للاقتصاد أنْ ينمو سريعاً طوال سنوات رئاسته؛ وتراجعت الحالة الاقتصادية خلال الأزمة الماليّة العالميّة نهاية 2008، حيث تجلت هشاشة الاقتصاد الروسي حين بدأت تلمس نتائج تلك الأزمة الناجمة عن انهيار الرهونات العقارية في الولايات المتحدة، ولكن سرعان ما عادت وانتعشت. ويرى وايت عدم وضوح مدى صمود تلك الاستراتيجية، وهي تعتمد على تصدير المواد الخام، فضلاً عن مشكلات فساد عميقة إلى جانب حكم القانون الذي يضر باستراتيجية «التحديث» التي تلتزمها قيادة ميدفيديف علناً.

تطلع بوتين إلى الأمام أكثر، بداية العام 2008؛ فوضع استراتيجية طموحة لمرحلة تمتد إلى العام 2020 وهي خطة لانتشال روسيا من أزمتها الشاملة، بدءاً باستعادة النظام الدستوري. وقد تمكن الروس بصعوبة من كبح عملية التفكك، وإيقاف الحرب شمال القوقاز. وعادت الشيشان لتصبح عضواً كامل العضوية في الاتحاد، وأعيدت صياغة العلاقات بين السلطات المركزية وكل المناطق. وتضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر سبع مرات، وازدادت قيمة التجارة الخارجية أكثر من خمس مرات، وبات يغادر البلاد كل سنة أكثر من ستة ملايين روسي. وأظهرت هذه الحالة النوعية الجديدة لروسيا كدولة حديثة. منفتحة على العالم الخارجي. في مجال الأعمال والمنافسة

الشريفة وغيرها. ووصلت إلى مستوى الدول الثماني من حيث القدرة الشرائية، وأصبحت أحد أكبر الاقتصاديات السبعة في العالم... وتراجعت نسب الفقر، وارتفعت معدلات الولادات. فظاهرياً، حقق عهد بوتين تحسناً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي الروسي، مما يعني استعادة النمو الاقتصادي، فشهدت كل سنوات عهد يلتسن تقريباً تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي؛ بينما شهد عهد بوتين تحسناً في جميع سنوات حكمه.

- **مجتمع منقسم**

وفي المسار الاجتماعي الروسي يشير وايت إلى أنَّ المجتمع الأكثر انفتاحاً على الملكية الخاصة مجتمعٌ أكثرُ انقساماً: بين الأغنياء والفقراء، وبين الصغار والكبار، وبين المناطق الواهبة والمناطق المحتاجة إلى دعم، وبين الصناعة الثقيلة والخدمات. فقد ازدادت التباينات في المداخيل بشكل كبير، وأمست مجموعة من الأوليغاركيين من أغنى الناس في العالم، حتى بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت تؤثر في روسيا قرابة نهاية عام 2008، لكن ظل ملايين البشر يعيشون في الفقر، وكثيرون منهم يتركزون في المناطق الأشد فقراً في جنوب البلاد – بعض منهم مسلمون- حيث ثلث السكان البالغين عاطلون عن العمل. في غضون ذلك أدّت التفاوتات الاجتماعية الشديدة ونظام تطبيق القانون المتأثر جداً بالفساد إلى ارتفاع معدل الجرائم بشكل كبير، بما فيها جرائم العنف والقتل المأجور. كما أثّرت أيضاً في موقع المرأة، التي خسرت المساواة الرسمية التي كانت تحظى بها في العهد السوفيتي، فيما وجدت نفسها تواجه مشكلات جديدة، أو على الأقل مستعصية أكثر مثل الدعارة والعنف الأسري والاتجار بالبشر. وقد بلغ الفقر أعلى مستوى له في العام 1992 وواجهت مستويات المعيشة تدهوراً إضافياً بعد انهيار العملة في آب/ أغسطس 1998 وارتفعت الأسعار بحدة، وتراجعت الرواتب، وهبط نصف سكان موسكو تقريباً إلى مستوى ما دون خط الفقر، وكانت هذه السنوات، باعتراف الجميع، أسوأ سنوات العهد ما بعد الشيوعي. وبدأ يحصل تحسن هائل حتى قبل تولي بوتين الرئاسة، مع ارتفاع أسعار النفط بحدة في الأسواق العالمية، وارتفعت المداخيل بسرعة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بحلول عام 2008 وهي مستويات أعلى مما جرى تحقيقه في نهاية الحقبة السوفيتية، لكن ظل أكثر من 18 مليون شخص يعيشون في الفقر، وقد أدّى اندلاع الأزمة المالية العالمية أواخر 2008 إلى مفاقمة حدّة الانقسامات، وشملت تبعات الوضع القائم الأثرياء أيضاً، وقد

ازداد عدد العاطلين عن العمل، وعدد الذين يواجهون صعوبة في المعيشة، لا سيما الذين يقطنون الأرياف.

يشير الكاتب إلى أنه لطالما كان الاتحاد السوفيتي مجتمعاً متنوعاً. فقد كان مجتمعاً أوروبياً، ولكنه كان آسيوياً أيضاً، إذ يمتدُّ على قارتين ويغطي 11 منطقة زمنية مختلفة، وتحدُّه 12 دولة و3 محيطات، وأغلب مناطقه الشمالية متجمدة على الدوام، في حين أنَّ جمهورياته الجنوبية مقفرة إلى حد بعيد. كان مجتمعاً مسيحياً بغالبيته، لكنه كان أيضاً خامس أكبر دولة إسلامية في العالم، ويضمُّ أقلياتٍ بارزةً من اليهود والبوذيين، كان حوالي نصف عدد سكانه روساً وثلاثة أرباعهم ينتمون إلى إحدى القوميات السلافية؛ ولكن كانت هناك أكثر من مئة جماعة إثنية معروفة. و وَفقاً لمصادر إحصائية أخرى أكثر شمولاً يصل عدد الجماعات الإثنية إلى 800. كانت لغتها الأساسية الروسية، وكان 82% من السكان يتكلمونها بطلاقة أو كلغة أم، ولكن كان يُنطق بحوالي 130 لغة أخرى على الأراضي السوفيتية، باستخدام تشكيلة متنوعة من أبجديات مختلفة. في الواقع كانت الدولة قائمة على التنوع، فقد كانت «أمة طوعية» موزعة على 15 جمهورية في كل منها جماعة قومية متميزة يفترض أنها مهيمنة.

ويسهب الكاتب كثيراً حول متصدري قائمة فاحشي الثراء الروس، ويتناول حياتهم الشخصية ومصادر أموالهم وتصنيفاتهم في مستوى الثراء في ضوء الصحف الروسية، ووصلت أرقام الأثرياء الروس إلى نسب كبيرة جداً. وكذلك أشار إلى معدلات الجريمة في المراحل المختلفة للحقبة الشيوعية وما بعدها من خلال التغييرات التي طرأت عليها، من حيث عدد الجرائم وعدد المجرمين، وكذلك عصابات الجريمة المنظمة التي كانت تنفذ أغلب الجرائم الخطيرة، حيث قُدر عددها بثلاثة آلاف، ويبلغ عدد أفرادها الإجمالي 60 ألف شخص، أي ما يوازي 3 جبهات خلال الحرب العالمية الثانية، بمعنى آخر «جيش حقيقي»، وقد عمدت تلك العصابات إلى تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ خاصة بها، وغالباً ما كانت تمتلك شبكة واسعة من المعارف الدوليين، وكذلك تناول جرائم أكلة لحوم البشر وغيرها من الجرائم الأخرى. بالإضافة إلى عالم الدعارة والجنس، حيث قدرت وزارة الداخلية أنَّ حوالي 17 ألف طفل كانوا يمارسون شكلاً من أشكال الدعارة آنذاك، ولكن كانت هناك تقديرات أخرى أعلى كثيراً، حيث قدر أنَّ في موسكو وحدها بلغ العدد 50 ألفاً.

- أوقات متغيرة، قيم متغيرة

ينتقل وايت إلى مجال الرأي العام والاستطلاعات، فقد أسس الاتحاد الروسي مركزاً لدراسات الرأي العام، وكان أحد أهم الوكالات المتنوعة التي تتابع المزاج العام في مطلع القرن الجديد. بشكل عام، كان أكثر ما يهم المواطنين الروس العاديين، المسائل الاقتصادية. وكان هنالك تأييد بالغ لكثير من المبادئ التي كانت قائمة في الاتحاد السوفيتي في السابق، بما في ذلك قانون التوظيف الكامل والرعاية الاجتماعية الشاملة. وكان توجيه رسائل إلى الصحف شكلاً آخر من أشكال التواصل مع عموم المجتمع. واستمر ذلك في حقبة ما بعد الشيوعية. وركزت السلطات نفسها بشدة في أنماط كهذه من التفاعل: بشكل رقمي، وكذلك بأشكال تقليدية أكثر. كما شهدت حقبة ما بعد الشيوعية تولي كنائس مختلفة أدواراً بارزةً بشكل متزايد في الحياة العامة؛ ولكن المعتقدات الدينية كانت مبهمة ومتناقضة من الداخل، وكان تأثيرها المباشر في التحالفات السياسية محدوداً.

تقيَّد الحزب الشيوعي بمركز وطني للرأي العام منذ العام 1983، عندما جرى التوافق، خلال جلسة عامة للجنة المركزية، على الحاجة إلى «آلية استرجاعية» تسمح للحزب أنْ يأخذ في الاعتبار تغيرات المزاج العام. وشدد المسؤولون على أنَّ الوقت قد حان للانتقال من الاستطلاعات الفردية الظرفية المرتجلة إلى إطار عمل أوسع، بل إلى «تأسيس مركز لدراسة الرأي العام». ذهب القرار الذي جرى تبنيه أبعد من ذلك، حيث نص على تأسيس «مركز عام لدراسة الرأي العام». في معهد علوم الاجتماع في كلية العلوم. كان غورباتشوف في مرحلة سابقة قد أشار إلى ضرورة وجود علاقة أكثر متانة وتفاعلية مع المجتمع الذي يحكمه. وكان قد جرى تأسيس مركز وطني للرأي العام، الذي يعرف بالروسية (VTsIOM) تديره عالمة الاجتماع تاتيانا زاسلافسكايا مهمته دراسة المواقف العامة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وسرعان ما أُلحق المركز بخدمات أخرى شملت مركز فوكس بوبولي (Vox Populi) الذي أسسه بعد سنتين بوريس غروشين، وواصلت عمل المركز في السنوات التالية وكالة التواصل الاقتصادي والسياسي، وكانت نتائجها تنشر في صحيفة «نيز افيسيمايا غازيتا».

وقد احتل فلاديمير بوتين صدارة السياسيين الأكثر نفوذاً على امتداد العقد الأول من القرن الجديد، حتى بعد تنحيه عن الرئاسة، وكانت الاستطلاعات أفضل طريقة للتيقن من توزع الآراء وتوفير انطباع تمثيلي عن المزاج العام في مجتمع متغير وغير متجانس، وأظهرت نتائج الاستطلاعات

المخاوف الرئيسة للروس على امتداد عقدين من التغيير الواسع المدى، وأتت مخاوف الأغلبية بعيدة عن الفلسفة السياسية، والهيكلة الدستورية، أو مكانة روسيا في عالم شديد التغير، أو حتى أزمة الأخلاقيات الثقافية والعامة، وإنما حول قلقهم في كيفية الحصول على لقمة العيش في بيئة أشد صعوبةً وغير مألوفة.

وعلى نحو غير مفاجئ أبدى الروس إيجابية مطردة حيال النظام السياسي الذي يبدو أنه حقق هذا التحسن الثابت في حياتهم اليومية. خلال مطلع حقبة ما بعد الشيوعية، وأمسى تأييد النظام في عهد بوتين الخيار الأكثر تفضيلاً على الإطلاق، وتراجع تأييد خيار «النظام الغربي» أكثر، والذي لم يكن يحظى أصلاً بتأييد قوي. وقد كانت الاستطلاعات الوسيلة الأكثر فاعلية لمعرفة التوجه العام للشعب الروسي على امتداد مراحله المختلفة، لا سيما في مقارنة الحقبة السوفيتية بالحقبة التي تبعتها، من ناحية الحريات الفردية والتعبير عن آرائهم السياسية بأي طريقة يريدونها، بالإضافة إلى الحريات الأخرى كحرية السفر والعبادة. وقد خلص مركز ليفادا إلى أنَّ النظام السوفيتي بات المثال الذي يحتذى مقارنة بالنموذج الغربي، وقد أسهم ذلك في تعزيز الميل نحو الانعزال الدولي، وتكوين رأي سلبي عن الثقافة الغربية تحديداً. بحلول عام 2008 أراد 11% العودة إلى نموذج التنمية السوفيتي، وفضل 22% المسار المألوف للحضارة الأوربية، واعتقدت نسبة 60% أنَّ على روسيا التقدم وفق مسارها الخاص.

وكذلك يشير الكاتب إلى مسألة تدفق المراسلات السياسية باعتباره تقليداً يعود إلى العصور الوسطى، إذ درجت العادة على إنزال دلو من نافذة في قصر الكرملين يضع فيها الملتمسون ملاحظات بمطالبهم، وتطور الأمر في العهد السوفيتي ليصبح أحد أهم أشكال التواصل بين النظام والمجتمع. وقد حافظت الرسائل على أهميتها حتى مع انتهاء الحقبة الشيوعية، قال عنها يلتسن إنها إحدى القنوات التي يبقى على تواصل من خلالها مع عامة الشعب، كانت تصل يومياً حوالي 1500 رسالة إلى الرئيس الروسي وتتطرق إلى أعداد هائلة من المشكلات. وقد ازداد ورود مراسلات من هذا النوع خلال رئاسة فلاديمير بوتين حيث أخذ يرد أكثر من نصف مليون رسالة في السنة، وكان حوالي 120 زائر في اليوم يقصدون مكتب الاستقبال في وسط موسكو.

كانت هنالك وسائل أخرى للفت انتباه القيادة الوطنية. وكانت أكثر هذه الوسائل تميزاً

خلال عهد بوتين «الخط المباشر» الذي فتح مع كل أفراد المجتمع من خلال سلسلة من البرامج التلفزيونية التي تستقبل الاتصالات الهاتفية. وبعد سنة من توليه الرئاسة راح يجيب عن الأسئلة عبر ثلاث خدمات مختلفة من الإنترنت. وقد حدثت استجابة شعبية أكبر في ثاني خط مباشر فتح عبر محطات التلفزة الرئيسة في نهاية العام 2001 حيث ورد أكثر من مليوني سؤال وتعليق عبر الهاتف وعبر وسائل أخرى. كان الحوار «يجري مع البلاد» وهو أمر غير مسبوق على مستوى العالم، الخط المباشر الذي فتح عام 2007 كان الأخير والأطول، حيث كان يدوم أكثر من ثلاث ساعات، وقد ورد عبره أكثر من مليونين ونصف مليون سؤال من جميع أنحاء البلاد، وكذلك من محطة بث خارج البلاد، وفي صيف 2008 بدأت تنتشر شبكة من مكاتب الاستقبال في أرجاء البلاد كان ينظمها حزب روسيا الموحدة، ولكن باسم فلاديمير بوتين الذي أمسى قائد الحزب بعد تنحيه عن رئاسة الدولة.

وكذلك تناول الكاتب الرسائل المحررة في عهد ما بعد الشيوعية، إذ إنَّ الرسائل الموجهة إلى الصحف لها وظيفة مختلفة في نظام سياسي يمكن فيه للأحزاب المعارضة صياغة البدائل مباشرة في الانتخابات، وقد واصلت الصحف الروسية عملها بالرسائل مع حلول عهد ما بعد الشيوعية. وظلت سمة أساسية لروسيا، وللعالم بعض الوقت. وقد أشار دستور العام 1993 أصلاً إلى المراسلات الواردة من المواطنين في المادة 33 التي نصت على أنَّ للمواطنين الحق في الدعوى شخصياً، وأنَّ لهم الحق أيضاً في إرسال مراسلات فردية وجماعية إلى هيئات الدولة وفروع الحكومة المحلية.

أشار وايت إلى أنَّ الروس خسروا دولةً وحزباً حاكماً في العام 1991 ولكن الأكثر من ذلك أنهم خسروا نظاماً عقائدياً كان يحدد وجودهم بكامله. سواء اقتبسوا مثله أم لم يفعلوا، فإن الفضل يعود إلى الماركسية اللينينية في المكانة التي احتلها الروس في العالم الذي عاشوا فيه: مكانتهم في مجتمعهم الخاص، ومكانة الاتحاد السوفيتي نفسه ضمن إطار التغيير العالمي الأشمل. كانت روسيا قبل الثورة بلداً غالبيته من المسيحيين الأرثوذكس، وقد حافظت الكنائس على وجودها القانوني بعد العام 1917، وحلت الرؤية المادية في العالم، وقد بدأت التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعود إلى ما قبل الاشتراكية بالاختفاء، فانخفضت السلوكيات الدينية والالتزام بتعاليم الدين من 80% في نهاية العشرينات إلى 50% في نهاية الثلاثينات، وإلى 10-20% في الستينات؛ وبنهاية السبعينات انخفضت أكثر، فوصلت إلى 8-10% وكانت النزعة العامة هي استئصال الدين نتيجة

لتغييرات اجتماعية اقتصادية وثقافية. وقد طرأ تغير جوهري على مكانة الكنائس الرسمية، حتى ما قبل انتهاء الحكم الشيوعي، ومطلع العهد ما بعد الشيوعي، وقد استقرت مستويات التدين بحلول التسعينات، بعد ما وصفه بعض المعلقين «بانفجار» حدث آخر العهد الشيوعي حيث أكثر من نصف السكان يعرّفون أنفسهم بأنهم متدينون، مقابل 10% فقط في أواخر الثمانينات.

- **روسيا والعالم**

يكشف وايت عن علاقات روسيا بالعالم الخارجي، ففي الوقت الذي رفض فيه الاتحاد السوفيتي النظام الرأسمالي، نجده وقد انخرط بشكل وثيق في شؤون المجتمع الدولي، واحتل موقعاً مهماً كعضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفضل مساحته الشاسعة وجبروته العسكري. وقد ربطته صلة أوثق «بالديمقراطيات الأخرى» في عهد يلتسن، ولكن تجلى أكثر فأكثر أنَّ تغيير الحكومة لا يعني بالضرورة زوال مصادر الانقسام الأقدم. ويبين أنَّ زوال الإتحاد السوفيتي ليس بالضرورة يمثل زوال مصادر الانقسام الأقدم. ففي عهدي بوتين وميدفيديف جرى كرد فعل استعداد بالغ للدفاع عن مصالح روسيا ضد الثورات الملونة، تلك الثورات التي خلعت الحكومات الراسخة في جورجيا 2003 وأوكرانيا 2004 وكازاخستان 2005 ومن منظور الكرملين فإن هذه الأحداث لها سيناريو متشابه وهدفها المشترك هو تعزيز النصر الذي بدا أنَّ الغرب حققه في نهاية الحرب الباردة، من خلال إدخال أجزاء كبيرة من أوروبا ما بعد الحقبة الشيوعية، وحتى جمهوريات سوفيتية سابقة في دائرة نفوذه وفي تحالفاته العسكرية. ولكن بأي طريقة؟ أشارت النقاشات التي دارت بين السياسيين والمعلقين الروس في عهد بوتين – ميدفيديف إلى ثلاثة أجوبة مختلفة على الأقل: استراتيجية» «الغربنة الليبرالية» فقد تأثر الليبراليون الروس «بالنظام الدستوري الغربي» مقارنة بنظامهم الأوتوقراطي، وكانوا يرون دولتهم عضواً منفلتاً نوعاً ما من الحضارة الأوروبية العامة، أو الخيار «القومي المتطرف»، إذ مال الوطنيون والمتحفظون أكثر إلى رؤية روسيا دولة تتمتع بتاريخ وثقافة فريدة، ودولة يجدر بها أن تبحث في تقاليدها الخاصة عما يلائمها من النظام الاجتماعي. وقد أيدت الكنيسة الأرثوذكسية التي كانت شبه منحازة للسيادة القومية الروسية أفكارهم هذه، وقد ساعدت على تعزيز الشعور بأن الروس «شعب متميز» يتمتع بقدر حضاري خاص. أو اتخاذ موقف «قومي براغماتي» بدا أنه قريب إلى موقفي السلطات الحاكمة نفسها.

ويخلص المؤلف في هذا المجال إلى أن الدبلوماسيين الروس في ظل حكم بوتين وخلفه، واستغلالاً للنفوذ الذي منحتهم إياه مواردهم الطبيعية الهائلة وأسعار النفط المرتفعة، وجدوا أن فرصة أكبر قد سنحت لهم لتوكيد أولوياتهم.. وأمست البيئة الدولية أكثر تنافسية وأحياناً أكثر احتداماً بالفعل. وكان الهم الأول للرئيس بوتين بعد وصوله إلى سدة الرئاسة عام 2000 هو إعادة مكانة روسيا التاريخية، وأن تخرج من مرحلة اقتصاد نزع الأسلحة التي كان اقترحها الرئيس السوفيتي الأخير ميخائيل غورباتشوف، لتعود إلى مكانها الطبيعي كقوة عظمى، وصاحبة ثاني أقوى جيش في العالم. ويوضح وايت أنه لطالما كان طموح الروس الظفر بمرافئ على المياه الدافئة في الجنوب، وإنشاء شبكة من الدول التابعة لها في أوروبا الشرقية، كوسيلة لتعزيز دفاعات البلد في وجه القوى القارية الأخرى. فقد كانت روسيا قوة آسيوية أوروبية بدءاً من القرن السادس عشر، يوم بدأت سلاسل الغارات الأولى تخضع سيبيريا لهيمنة الإمبراطورية.

وبعد أنْ يتحدث الكاتب عن محطات مهمة من مسيرة العلاقات الروسية مع أميركا والعالم الغربي في عهد حكومة يلتسن، ينتقل إلى بيان علاقاتها في عهدي بوتين وميدفيديف. ويشير إلى المسائل الخلافية المتعددة التي تفرق بين روسيا الشيوعية والدول الغربية، ولعل المفاجئ هو أنَّ التجسس كان من بين هذه المسائل، ولم تتحسن العلاقات مع أميركا بعد انكشاف الفضيحة الأخطر في شباط/ فبراير 1994 حيث كان مسؤول بارز في وكالة الاستخبارات المركزية وزوجته، الدريك وماريا آيمز يقومان منذ منتصف الثمانينات بالتجسس لحساب الاتحاد السوفيتي ثم لحساب روسيا الاتحادية؛ فكشفا للروس هويات أبرز العملاء الذين يعملون لحساب أميركا. وكذلك كانت العلاقات مع المملكة المتحدة تتدهور، لا سيما بعد وفاة عميل سابق للاستخبارات السوفيتية في مستشفى بلندن بعد أن ابتلع جرعة فتاكة من مادة البلوتونيوم 210 المشعة خلال لقاء له مع عميلين سابقين قدِما من موسكو لمقابلته.

وفي موقف دولي آخر، فقد نشبت خلافات مع الولايات المتحدة وبريطانيا حول الحملة العسكرية ضد العراق بعد غزو الكويت في حرب الخليج الأولى عام 1990 بعد أنْ أدّى رفض الديكتاتور العراقي صدام حسين السماح لمفتشي أسلحة الدمار الشامل بتنفيذ مهماتهم بالشكل الملائم إلى فرض عقوبات اقتصادية عام 1998 وهي عقوبات تصعب مواءمتها مع القانون الدولي.

وقد عارض الكرملين التحرك العسكري الأحادي الجانب في الماضي. ورفض فرض مزيد من العقوبات من دون العودة إلى مجلس الأمن (حيث يمكن لروسيا حق النقض – الفيتو بصفتها عضواً دائماً فيه). وأعلن بوتين في 2003 أنَّ التحرك العسكري سيكون غير مجاز؛ وسيعمد إلى تقويض جهود مكافحة الإرهاب حول العالم.

وعندما اندلعت الحرب كان رد الكرملين مستهجناً بشدة، وإنَّ الحملة العسكرية لحلف الناتو جاءت رغماً عن إرادة الرأي العام العالمي، ومخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا يمكن تبرير أي تصرف من هذا النوع سواء اتهم العراق بدعم الإرهاب العالمي (حيث لا يملك الكرملين أي دليل على ذلك)، أو كان الأمر رغبة في تغيير النظام العراقي، وهذا مخالف للقانون الدولي. وليس هناك حاجة للتحرك العسكري بعد أنْ جرى إضعاف العراق اقتصادياً وعسكرياً، ولا يشكِّل خطراً على جيرانه أو الدول الأخرى. ويمثل التحرك العسكري «غلطة سياسية كبيرة» حسب تعبير بوتين، ليس من الناحية الإنسانية فحسب، بل من ناحية التهديد الذي ألحقه بالأمن الدولي.

وفي محطة أخرى من محطات روسيا في علاقاتها الخارجية، يشير المؤلف إلى أن المسألتين الأهم بالنسبة لها هما:

الأولى: الهيكلة الأمنية لأوروبا ما بعد الشيوعية، وتحديداً توسع حلف الناتو. فقد اعتقد كثير من الروس بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 أنَّ توسيع حلف الناتو إلى أوروبا الشرقية والوسطى يهدد بانقسام القارة ويشكل تهديداً لأمنهم، يعادل في خطورته المواجهة العدائية التي وقعت أثناء الحرب الباردة. وقد بعث الرئيس يلتسين في عام 1993 برسالة احتجاج إلى القادة الغربيين لدخولهم المبكر إلى دول أوروبا الشرقية مقترحاً عوضاً عن ذلك تعزيز الأمن الجماعي. وردت الولايات المتحدة على ذلك باقتراح «شراكة في سبيل السلم». وقد استجابت قمة الناتو عام 1994 لهذا الاقتراح، ورفضت في الوقت عينه الدخول المبكر إلى دول أوروبا الشرقية. وقد أصر الرئيس يلتسين حينها على اتفاقية خاصة تلحظ «منزلة روسيا ودورها في شؤون العالم والشؤون الأوروبية والقوة العسكرية والمكانة النووية لبلدنا». وعاود يلتسين تأكيده بأن روسيا «لا يمكنها أن تقبل انتقال حدود الناتو إلى حدود روسيا الاتحادية». وقد عُدَّ تصريحه هذا حينها «أحد أقسى التصريحات الدولية في موسكو منذ سقوط الشيوعية».

وعلى الرغم من ذلك لم تستطع روسيا وضع فيتو على دول أوروبا الشرقية التي أرادت دخول عضوية حلف الناتو الذي أعلن موافقته في عام 1997 في قمته السنوية في مدريد على عضوية المجر وبولندا وجمهورية التشيك كأعضاء جدد في الحلف ثم أعقبها الموافقة عام 2004 على انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث (إستونيا، لاتفيا، وليتوانيا) وبلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا كأعضاء جدد، ثم في عام 2009 تبعتها ألبانيا وكرواتيا. وقد شكل التوسع الإضافي للناتو قلقاً لروسيا أكثر من السابق وتحديداً الانضمام المحتمل لأوكرانيا وجورجيا، لكن الظروف كانت مختلفة. فبدا الرأي العام في أوكرانيا معادياً لانتساب بلده إلى الناتو. ولم تكن الدول الغربية بدورها راغبة بالإضرار بعلاقتها الأهم بكثير مع موسكو أو تولي المسؤولية التي ستُلقى على عاتقها وهي الدفاع عن كامل أراضي دولة عضو، قيادتها متقلبة، إذا انخرطت أو حتى تورطت في صراع عسكري مع روسيا. ومع ذلك وافق حلف الناتو في قمة بوخارست عام 2008 على أن تصبح جورجيا وأوكرانيا عضوين فيه في مرحلة معينة. وقد كان ذلك بمثابة فتح الباب أمام هواجس روسية لا نهاية لها. فأوكرانيا بحسب «العقيدة الروسية» جزء أساسي من «أوراسيا» التي تسعى روسيا لتطبيقها.

الثانية: كان الخلاف الآخر الخطة الأميركية المتعلقة بنصب منظومة دفاع صاروخية جديدة في وسط أوروبا، حيث بدأت دول الناتو الغربية تقيم قواعد عسكرية على الحدود الروسية وتخطط لنصب دفاعاتها المضادة للصواريخ في دول الأعضاء الجدد: بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وجمهوريات البلطيق. وقد اقترح بوتين على ذلك ضرورة وجود «رد قوي جداً» على الدفاعات المضادة للصواريخ التي يُقترح نصبها في وسط أوروبا. وأعقبه إعلان سيرغي إيفانوف في أيار/ مايو عام 2007 عن الاختبار الناجح لصاروخ باليستي عابر للقارات قادر على التغلب على أي منظومة من منظومات الدفاع الصاروخي الراهنة أو المستقبلية. وعاود بوتين الرد في شباط/ فبراير ومجدداً في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 بإعلانه بأن روسيا تفكر في الانسحاب من معاهدة الحدّ من الأسلحة النووية متوسطة المدى التي وقعت في 1987 بين الرئيس الأميركي في حينه رونالد ريغان ورئيس الاتحاد السوفيتي يومذاك ميخائيل غورباتشوف، لأنها «لم تعد تخدم مصالح روسيا». وقد وُصفت هذه المعاهدة «بالتاريخية» لأنها ألغت فئة كاملة من الصواريخ يراوح مداها بين 500 و5000 كيلومتر. ويؤكد وايت أن كل هذا يمثل أسوأ خلاف حول الحد من التسلح خلال الحقبة التالية للحرب الباردة، ويقارن ذلك مع أزمة الصواريخ الأوروبية في الثمانينات، عند ما أدى نشر صواريخ

كروز في القارة الأوروبية إلى تظاهرات شعبية عارمة، وقد أشار بوتين نفسه إلى حالة مشابهة لأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 عندما وقف العالم أجمع على حافة حرب نووية.

ويتناول أيضاً العلاقات الروسية الصينية التي توطدت بفعل التزامهما المشترك «منظمة شنغهاي للتعاون» واكتسبت بعداً للتعاون العسكري، وهو جزء من مخطط شامل لتحويل منظمة شانغهاي للتعاون إلى كتلة سياسية – عسكرية في آسيا الوسطى، للدفاع عن مصالح روسيا ومجابهة الاختراق المتنامي لتلك المنطقة الذي تقوم به الولايات المتحدة، أو هو ضرورة فرضها وجود جهة ذات ثقل موازٍ تواجه الولايات المتحدة وحلف الناتو للهيمنة على العالم. وقد ظلت رؤية روسيا محكومة باتجاهين حيال الموقف الذي ينبغي أنْ تتبناه في علاقاتها مع العالم أجمع، لعل أبرزها الانقسام بين الذين يرون روسيا حضارة متميزة عليها أن تنهج نهجها الخاص. والذين يرون روسيا جزءاً من مجتمع أوروبي أعم وأكثر تقدماً. وتركز التباين في جدالات النخبة حول المكانة التي يجدر بروسيا ما بعد الشيوعية أن تحتلها في البيئة الدولية المختلفة، حيث انحصرت المسألة الرئيسة فيما إذا كان على روسيا اتباع مسار الغرب أم اتباع مسارها الفريد الخاص، آخذة في الاعتبار فرادتها الجغرافية والتاريخية المتميزة المعروفة. وفي هذه الأطر كلها، كان هنالك الليبراليون المؤيدون للغرب الذين مارسوا نفوذاً هائلاً خلال عهد يلتسن، لكن أصبح وجودهم هامشياً في الحياة العامة في ظل حكم بوتين وخلفه.

أمّا عن التحديات الخارجية التي تواجهها روسيا والاتحاد الأوربي معاً، فقد أفاد كتاب صدر عام 2009 أنَّ تلك التحديات تفترض حزمة من الاتفاقيات التي تصب في مصلحة أمنهما المشترك، أحد هذه التحديات: الفوضى التي باتت تسود العالم؛ حيث هنالك مجموعة من القوى التي لم تعد مستعدة أن تلتزم القواعد الراسخة للعبة، والتحدي الثاني هو رغبتهما في بناء علاقة ندية مع الولايات المتحدة، لا علاقة تبعية؛ والتحدي الثالث هو مسألة العولمة الأعم، وتبعاتها على دور الحكومات في الدول كلها. هذا كله يشير إلى احتمال حدوث «اتحاد استراتيجي» عوضاً عن المنافسة التي جرت منذ نهاية الحرب الباردة والتي لم تعد لا بالربح ولا بالخسارة.

أبرزت فكرة القوميين المتشددين الذين يرون روسيا على الأقل قوة آسيوية بقدر ما هي قوة أوروبية، ولها مميزاتها عن الحضارة الغربية، بل تفوقها عليها، وكانت كتابات الزعيم المؤيد

للاوراسية ألكسندر دوغين أكثر بروزاً بسبب الأهمية التي أُعطيت لها في الصحافة المؤيدة للحكومة، ويرى أنَّ روسيا «مزيج من الخصائص الشرقية والآسيوية والأوروبية الغربية»، وخصمها المباشر الذي يمثل التهديد الأول لها، هو الولايات المتحدة، التي تهدف إلى رؤية روسيا «ضعيفة وخاضعة وذليلة وتابعة» وربما مقسمة وخاضعة لإرادة خارجية. وتدخلت في أراضي الاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب الباردة، وأعلنت «الجهاد الجيوسياسي». وتهدف إلى نزع السيادة من كل دول العالم بنقديرها «نموذجَ هيمنةٍ عالمي». وهي تسعى إلى تسلم قيادة العالم، ومحاولة تصدير الديمقراطية بالقوة، حيث تفرض الأوامر السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق مصالحها الوطنية. وتظهر عدم استعدادها للالتزام بمعايير القانون الدولي ومعاييره، واحترام ميثاق الأمم المتحدة. ويرى زوغانوف أنَّ الولايات المتحدة وحلفاءها يسعَون إلى بناء ما لا يقل عن «إمبراطورية عظمى» يستحوذون فيها على أهمِّ الموارد الطبيعية والمعابر في أوروبا والمشرق العربي والقوقاز وآسيا الوسطى. وبعد أنْ أنجزوا تفكيك الاتحاد السوفيتي سيتمحور تحركهم التالي حول تقسيم روسيا نفسها وإخضاعها. ويطلق عالم الاقتصاد البارز والليبرالي نيكولاي بيتراكوف تسمية «استعمار ديمقراطي» على السياسة الخارجية الأميركية. من خلال فرضها المؤسسات الديمقراطية بوسائل غير ديمقراطية وعسكرية أحياناً. لذلك قوضت استقرار الحكومات في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وسهلت إسقاطها (كما في سيبيريا وجورجيا وأوكرانيا)، وموَّلت في العلن المنظمات غير الحكومية التي لها توجه غربي حصراً.

- **أي نوع من النظام**

يبين الكاتب رؤيته في الفصل الأخير من الكتاب، ويتناول بالدراسة والتحليل قضايا متعددة في الواقع السياسي الروسي، ويرى أنَّ حرية التعبير أمست مقيدة بشكل متصاعد. ولم تكن السلطات الروسية تتمتع بصلاحيات واسعة فحسب، بل كانت القوى المضادة من كل الأنواع ضعيفة جداً، فحرية التعبير التي تُعدُّ حقاً من الحقوق المدنية أو حقوق الإنسان، يبدو أنها غير محمية جداً في روسيا ما بعد الشيوعية، ويعتمد في تلك الرؤية على تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش التي أُسست أصلاً في العام 1978 لمراقبة تقيد الاتحاد السوفيتي بالمواثيق التي وقعت قبل ذلك بثلاث سنوات في ختام مؤتمر هلسنكي حول الأمن والتعاون في أوروبا، ثم جرى توسيعها لاحقاً؛ لتكرس نفسها لحماية حقوق الإنسان لدى مختلف شعوب العالم، وتهدف تحديداً إلى منع

التمييز، وتأييد الحرية السياسية، وحماية الناس من المعاملة اللاإنسانية في الحروب، والاقتصاص من الجناة. وخلصت هاتان المنظمتان إلى أن انتخاب ديمتري ميدفيديف لم ينجم عنه أي تحسن في وضع سيادة القانون بالنسبة إلى المجتمع المدني، أو البيئة التي يعمل فيها، حيث إن الحكومة تواصل التضييق على المجموعات والناشطين المستقلين... وكذلك مخاوفها المتعلقة بتواصل انتهاك مجموعة كاملة من الحقوق الأساسية بشمال القوقاز. وأيضاً القلق حيال العقوبات التي فُرضت على أشكال الحراك السياسي المستقل. وكذلك المخاوف من تنامي موجة رهاب الأجانب والتعصب.

أمّا سيادة القانون فقد كانت غير محققة، وموضع التباس. إذ كان القضاة فاسدين والمسؤولون البارزون ورجال الأعمال الأثرياء خارج نطاق القانون. وما دام تعيين القضاة عملياً بيد الحكومة، فمن غير الوارد أن تدافع المحاكم عن حقوق المواطنين العاديين عند انتهاك حقوقهم من قبل تلك السلطات، أو محاسبة الوزراء على أفعالهم، ويرى أنَّ «العدمية القانونية» وتجاهل القانون الحق ضرراً بالاقتصاد والحياة العامة بسبب الدأب على انتهاكه.

ويشير إلى جهة نظر أخرى تفيد أن روسيا ما بعد الحقبة الشيوعية عبارة عن «نظام استبدادي»؛ ولكن هذا شأن كثير من الدول الأخرى التي تقع في «منطقة رمادية» شاسعة ومتباينة نمت بين الديمقراطية الليبرالية وفق المفهوم التقليدي على النمط الغربي، والديكتاتورية الصريحة التامة. وحدثت جدالات قوية في ظل هذه الظروف من أجل تفادي كلمة «ديمقراطية» برمتها، والتركيز عوضاً عن ذلك في آليات المحاسبة وجدواها في روسيا مقارنة بالدول الأخرى، وأن روسيا ما بعد العهد الشيوعي والدول الأخرى في «المنطقة الرمادية» قد تفهم بشكل أكثر إرضاءً، حيث لا تنتهي بالضرورة إلى «الديمقراطية» ويرى بعضهم أن التسمية الفضلى هي «الاستبدادية التنافسية، أو شبه الاستبدادية...

وقد أصرت السلطات الروسية على التزامها نوعاً من الديمقراطية التي تأخذ بالحسبان جغرافية روسيا وثقافتها المميزتين، وأنها لن تكون نسخة ثانية من الديمقراطية الأمريكية أو البريطانية مثلاً، بل ديمقراطية موجهة، أو مفهوم الديمقراطية السيادية التي تأخذ بالحسبان الاعتبار للقيم العالمية. وأنَّ الدولة يجب أنْ تكون قادرة على اتخاذ قراراتها الخاصة، وأنْ لا تُفرض عليها إرادات الخارج. أي إنها شكل من الحكم يجمع المبادئ الديمقراطية العامة مع القدرة على اتخاذ القرارات من دون

الانصياع لآراء القوى الأخرى، وهي تمثل سيادة حقيقية لا اسمية.

ويؤكد وايت أنه من الجانب الظاهري دخلت مجموعة أكثر توازناً من الترتيبات الدستورية حيز التنفيذ في ربيع العام 2008 مع تشكيل ترادف بوتين – ميدفيديف، وأشار بوتين إلى أنَّ رئيس الوزراء بات قائد الحزب الذي يملك غالبية ساحقة في مجلس الدوما، في إشارة منه إلى تعاظم نفوذ البرلمان. ولكن ظلت الكلمة الأخيرة للرئيس. وأصرَّ ميدفيديف على أنَّ الجمهورية البرلمانية بكل بساطة لا تناسب روسيا، لا حالياً ولا في المستقبل المنظور، رغم أنَّ بالإمكان إعادة النظر في هذا الاحتمال مجدداً بعد مِئتي عام أو ثلاثمِئة. وأفاد أنَّ روسيا لطالما ازدهرت في ظل سلطة تنفيذية قوية. لقد جرى جمع هذه الأراضي على مر القرون، ولا يمكن حكمها بأي طريقة أخرى.

ومع سعي الكاتب إلى إعطاء القارئ حرية استخلاص النتائج في قبال الأدلة التي عرضها في كتابه، إلّا أنه يبين رؤيته بوضوح من خلال اعتقاده بأن روسيا لم يفدها كثيراً تمركز السلطة في مؤسساتها المركزية التي تطورت طوال سنوات رئاسة بوتين، وهو تمركز كما يراه مضراً لكثير من أهداف القيادة نفسها فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي، بصرف النظر عن تأثيراته المضرة على نوعية الحياة العامة. ويستنتج من ذلك أنَّ النظام الروسي يوفر مثالاً كاملاً لنقاط القوة والضعف النموذجية للحكومة الاستبدادية، وفي طليعتها افتقارها إلى سيادة فعلية للقانون، مما يعرِّض حريات الأفراد للانتهاك من جانب السلطات ويعرقل الاستثمار المحلي والأجنبي.

هوية البحث

عنوان البحث: مفاتيح السياسة الروسية

اسم الباحث: عبد الخالق كاظم إبراهيم

تاريخ النشر: نيسان - ابريل 2023

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org